

استراتيجيات تطوير التأمين التكافلي لضمان تمويل التنمية في الجزائر ، على ضوء التجربة السعودية.

Strategies for Developing Takaful Insurance to Ensure Development in Light of the Saudi Experience ، Financing in Algeria

بدري عبد العزيز

Badri abdellaziz

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، badri.abdellaziz@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/04 تاريخ القبول: 2026/06/01 تاريخ النشر: 2026/07/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التأمين التكافلي في الجزائر وبيان مدى مساهمته في ضمان تمويل التنمية، وذلك من خلال استكشاف واستيعاب آليات تطويره في ضوء التجربة السعودية، كما تسعى الدراسة إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه تطوير التأمين التكافلي بالجزائر، واقتراح استراتيجيات عملية لتطوير التنظيم والحوكمة، وتوسيع المنتجات التكافلية، وتعزيز الثقة والشفافية، بما يسمح بتعبئة موارد مالية أكثر استقرارًا وتوجيهها نحو دعم المشاريع التنموية.

ومن النتائج المتوقعة أن تبرز الدراسة إمكانية الاستفادة من نموذج السعودية في تطوير الإطار التشريعي والتشغيلي لإدارة المخاطر والاستثمار، وتفعيل دور التأمين التكافلي كأداة تمويل تنموي فعّالة، كما يُتوقع أن تقترح الدراسة خارطة طريق لتحسين فعالية التأمين التكافلي في الجزائر، ورفع قدرته على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام.

كلمات مفتاحية: تأمين تكافلي، تمويل التنمية ، تجربة السعودية، استراتيجيات التطوير.

تصنيفات JEL : G22 ؛ G28 ؛ O16 ؛ E44 .

Abstract:

This study aims to analyze the reality of takaful insurance in Algeria and to examine the extent to which it can contribute to ensuring development financing ,by exploring and understanding the mechanisms for developing it in light of the Saudi experience. The study also seeks to

¹ المؤلف المرسل: بدري عبد العزيز، الإيميل: badri.abdellaziz@univ-tissemsilt.dz

identify the main challenges facing the development of takaful insurance in Algeria ‘and to propose practical strategies to improve regulation and governance ‘expand takaful products ‘and enhance trust and transparency—so as to enable the mobilization of more stable financial resources and to direct them toward supporting development projects.

Among the expected results is that the study will highlight the possibility of benefiting from the Saudi model in strengthening the legislative and operational framework for risk management and investment ‘and in activating the role of takaful insurance as an effective development-financing tool. The study is also expected to propose a roadmap to improve the effectiveness of takaful insurance in Algeria and enhance its capacity to contribute to achieving sustainable economic and social development.

Keywords: TakafulInsurance ‘DevelopmentFinancing ‘SaudiExperience ‘stratégies de développement.

JEL Classification Codes: G22 ; G28 ; O16 ;E44.

1. مقدمة:

بعد التأمين أداة حيوية لإدارة المخاطر المالية التي يتعرض لها الأفراد، حيث يخفف من آثارها ويحافظ على رؤوس الأموال المنتجة ويعمل على تكوينها، وهو وسيلة فعالة جدًا لتقليل تأثير الكوارث والحفاظ على الأصول وبشكل خاص، ويكون التأمين تكافلياً عندما يهدف إلى توزيع الخسائر والآثار التي تنتج عن المخاطر بين الأفراد الذين يواجهون نفس المخاطر، عوض السعي لزيادة الثروة أو تحقيق الأرباح. تعتبر صناعة التأمين التكافلي مكوناً حيوياً في الاقتصاديات الحديثة، حيث تدعم كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث إن انتشارها الواسع عزز مفهومها في الدوائر الاقتصادية وأثبت جدارتها التعاونية، مما يبرز أسسها الشرعية ويميزها عن التأمين التجاري.

الجزائر تواجه اليوم تحديات متزايدة في ضمان مصادر تمويل مستقرة ومستدامة للتنمية، خصوصاً مع الحاجة إلى تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية دون الزيادة المفرطة في الأعباء المالية التقليدية، وفي هذا السياق، برز التأمين التكافلي بوصفه نمطاً قائماً على التعاون وتوزيع المخاطر والالتزام بمبادئ العدالة الشرعية، الأمر الذي قد يساهم في تجميع الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار والتنمية، غير أن فعالية هذا النوع من التأمين في الجزائر ترتبط بقدرة المنظومة على تطوير منتجاتها، وتحسين إطارها التنظيمي، وتعزيز الثقة والحوكمة، وربطها بآليات استثمار عادلة وشفافة.

وانطلاقاً من التجربة السعودية، التي تُعد من أبرز النماذج العربية في تنظيم وتطوير التأمين التعاوني التكافلي، يمكن طرح التساؤل التالي:

- إلى أي مدى يمكن اعتماد استراتيجيات ناجحة مستلهمة من التجربة السعودية لتطوير التأمين التكافلي في الجزائر، بما يضمن تمويلًا فعالًا للتنمية؟ وما أبرز العوائق التنظيمية والاقتصادية والشرعية والتسويقية التي تحول دون تحقيق هذا الدور؟

وعليه تم طرح العديد من الأسئلة الفرعية من أهمها :

1. ما هي أبرز تحديات التأمين التكافلي في الجزائر لزيادة الوعي بالمالية الإسلامية؟
2. كيف يمكن تحسين الوعي بالمالية الإسلامية وأثره على قبول التأمين التكافلي بين الأفراد؟
3. ما هي أنواع المنتجات التأمينية الجديدة التي يمكن تطويرها لتلبية احتياجات السوق الجزائرية؟
4. كيف يمكن الاستفادة من التجارب السعودية في تطوير التأمين التكافلي في الجزائر؟
5. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يدعم التأمين التكافلي؟

فرضيات الدراسة: تم إبراز العديد من الفرضيات التي يمكن أن تساعد في توجيه البحث وتوفير رؤى شاملة حول تطوير التأمين التكافلي في الجزائر من أهمها:

الفرضية الأولى: تحسين الوعي بالمالية الإسلامية بين الأفراد سيؤدي إلى زيادة الطلب على التأمين التكافلي في الجزائر.

الفرضية الثانية: تطوير منتجات تأمينية جديدة تلبي احتياجات السوق المحلية سيساهم في تعزيز فعالية التأمين التكافلي.

الفرضية الثالثة: إنشاء إطار قانوني وتنظيمي قوي سيؤدي إلى تحسين بيئة عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر.

أهمية الدراسة : تعتبر دراسة استراتيجيات تطوير التأمين التكافلي لضمان تمويل التنمية في الجزائر ذات أهمية كبيرة، حيث تعزز الشمول المالي من خلال تقديم نماذج جديدة تتيح لفئات واسعة من المجتمع الوصول إلى خدمات التأمين، كما تساهم في تنويع مصادر التمويل وتوفير آليات مستدامة لدعم المشاريع التنموية، مما يعزز استدامة الاقتصاد، تستفيد الدراسة من التجربة السعودية الناجحة، مما يوفر رؤى وأفكار قابلة للتطبيق في الجزائر، ويساعد على تجنب الأخطاء السابقة، بالإضافة إلى ذلك، تتماشى الاستراتيجيات المقترحة مع القيم الثقافية والدينية للمجتمع، مما يعزز قبول المجتمع للتأمين التكافلي، كما تساهم الدراسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، بينما تقدم

توصيات مبنية على الأدلة لصانعي القرار لتحسين السياسات المالية والتأمينية، مما يعزز فعالية السوق المالية في الجزائر.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **تحليل التجربة السعودية:** دراسة التجربة السعودية في التأمين التكافلي لاستخلاص الدروس والعبر التي يمكن تطبيقها في السياق الجزائري.
 - **تقديم استراتيجيات تمويلية:** تطوير استراتيجيات فعالة تستفيد من التأمين التكافلي كأداة لتمويل المشاريع التنموية في الجزائر.
 - **تقييم الفجوات في السوق:** تحليل الفجوات الحالية في سوق التأمين التكافلي في الجزائر مقارنة بالتجارب الناجحة الأخرى.
 - **تقديم توصيات لصانعي القرار:** وضع توصيات عملية تستند إلى الأدلة لمساعدة صانعي القرار في تحسين السياسات المالية والتأمينية.
- الدراسات السابقة :** ولمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على العديد من الدراسات أهمها :
- **الدراسة الأولى:** عبد يش عمر، وسحنون بونعجة (2024) في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية والتي كانت عن واقع التأمين التكافلي في الجزائر في ظل المرسوم التنفيذي 21-81 ، دراسة تحليلية لشركة الجزائر تكافل، حيث سلطت الضوء على التأمين التكافلي من خلال دراسة تطور حجم التأمين التكافلي في العالم وإهمال بلدان التي تبنت التأمين التكافلي، بصفة كلية أو بالتوازي مع التأمين التجاري، مع التعمق في واقع التأمين التكافلي في الجزائر والتطرق لأهم لقوانين التي تنظم سوقه.
 - **الدراسة الثانية:** رقيق عقبة (2022) وهي أطروحة دكتوراه من جامعة الجلفة عن استراتيجيات تطوير التأمين التكافلي كبديل للتأمين التقليدي وأثره في رفع أداء سوق التأمينات في الجزائر، دراسة لبعض التجارب الدولية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها ان اعتماد الدولة على التأمين التكافلي سيؤثر بشكل كبير على تحسين أداء سوق التأمينات في الجزائر، لكن مجرد إصدار تنظيم أو مرسوم يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي ليس كافياً يجب أيضاً التركيز على مقومات نجاح هذا النوع من التأمين، وأهمها دراسة رغبات وسلوكيات الأفراد

الجزائريين وزيادة الوعي بالمالية الإسلامية، ففهم النظام المالي الإسلامي ومميزاته والفرص التي يوفرها لمستخدميه يعد أمراً أساسياً ينبغي على الدولة نشره والترويج له.

الدراسة الثالثة: فيروز بوزورين، و فيروز جبار (2020) في مجلة المنهل الاقتصادي، وكانت عن متطلبات تطوير صناعة التأمين التكافلي لدعم الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة تجربة المملكة العربية السعودية، ولقد أكدت هذه الدراسة أن العديد من الدول اعتمدت هذا النظام رغم التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي، حيث يتطلب الأمر جهوداً مضاعفة للتغلب على الصعوبات المستمرة، مثل ما حققتها المملكة العربية السعودية من نجاحات ملحوظة في صناعة التأمين التكافلي ، مستفيدة من التجارب العالمية والتطورات الحديثة لتعزيز وتنمية هذا القطاع.

2. الاطار المفاهيمي للتأمين التكافلي: أعلنت كل الجامع الفقهية وأجمعت على أن التأمين التجاري هو عقد محرم، مستندة إلى أسباب متعددة من خلال العديد من الأدلة، وقدمت التأمين التكافلي كبديل، كالتأمين قائم على ركائز الشريعة الإسلامية.

1.2 التأمين التكافلي ماهيته، أهميته، وسوقه العالمي: يوفر التأمين الأمان ضد المخاطر المستقبلية المحتملة، ويعمل كشبكة حماية وأمان مالية لحماية الأفراد والشركات من الخسائر غير المتوقعة

1.1.2 مفهوم التأمين التكافلي: يعتبر التأمين التكافلي نظاماً تعاونياً، حيث تتفق مجموعات أو أفراد على تعويض بعضهم البعض عن الأضرار عند حدوث مخاطر مشابهاة على وجه التقابل، مع مشاركة مصالح مشابهاة لمصالح الطرف المؤمن له، كما يعتبر التأمين التكافلي صندوق ادخار جماعي حيث يجمع الأفراد الأموال لدعم بعضهم البعض خلال الأحداث السلبية، ويعمل كموارد مالية للأوقات العصيبة. (قندوز، 2023، صفحة 14)

يقوم نظام التأمين بتوزيع المخاطر بين المشاركين المؤمن عليهم، مما يمنع تحميل المتضرر عبء الأضرار، وهولا يعتمد بطريقة أساسية على مبادئ الربح، بل يوزع التعويض من مجموع الاشتراكات، وفقاً لنظام وشروط الشراكة وأحكام الشريعة الإسلامية. (عامر، 2014، صفحة 16)

2.1.2 أهمية التأمين التكافلي. تتمثل أهمية للتأمين التكافلي في :

- توفير الأمان للمؤمن له: يتم تأمين المؤمن له من خلال تعويضه عن أي خسارة محتملة قد تحدث نتيجة للمخاطر إذا تحققت.
- تعتبر وثائق التأمين التكافلي وسيلة ائتمان: يمكن أن تعمل وثائق التأمين كأداة ائتمان، مما يمكن المؤمن له من رهنها لطرف ثالث أو تأمين دين لصالح دائن

- تكوين رؤوس الأموال للمؤمن لهم: يلعب نظام التكافل الاجتماعي، البديل الإسلامي للتأمين على الحياة، دورًا حيويًا في توفير مدخرات الحياة للأفراد المؤمن عليهم.
- تمويل المشاريع الاقتصادية: وذلك من خلال استثمار قيمة الاشتراكات المدفوعة من قبل المشتركين.
- الحفاظ على الممتلكات و الأموال: من خلال تقليل فرص تحقق الخطر، وهذا بتظافر الجهود المشتركة بين الدولة و شركات التأمين التكافلي. (مختار، 2005، صفحة 241)

3.1.2 سوق التأمين التكافلي العالمي

- لقد شهد التأمين الإسلامي التكافلي تطورًا و نموًا متسارعًا، حيث بلغ عدد الشركات أكثر من 54 شركة في العالم العربي و 103 شركة على مستوى العالم، مدفوعًا بزيادة الطلب واحتياجات السوق المالية، مما يبرز أهمية التأمين التكافلي، ولهذا فالسوق العالمي للتكافل يتميز بما يلي:
- وجود 54 شركة نشطة في سوق التكافل وهو في تزايد.
 - 7 شركات تكافل في طور التأسيس في الشرق الأوسط.
 - أسواق إيران وماليزيا والسعودية تعتبر الأكثر تطورًا في مجال التأمين الإسلامي. (خليل، 2010، صفحة 9)

2.2 التأمين التكافلي في القانون الجزائري وبعده التنموي: يعتبر التأمين التكافلي قطاعًا اقتصاديًا حيويًا يوفر الأمان للمستثمرين والتجار والأفراد، حيث تقوم الجزائر حاليًا بتطبيق التأمين التكافلي من خلال سن مجموعة من القوانين التي تحدد وتنظم هذا النظام.

- 1.2.2 مفهوم التأمين التكافلي في القانون الجزائري:** في المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 21 - 81 عرّف التشريع الجزائري: "التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدية ينخرط فيه أشخاص طبيعون و/أو معنويون يدعون بالمشاركين"، حيث يتعهد المشاركون في التأمين التكافلي، بدعم بعضهم البعض في حالة المخاطر أو عند انتهاء العقود من خلال دفع مساهمة، والتي تشكل صندوق المشاركين أو حسابًا لهم، و يجب أن تلتزم عمليات التأمين التكافلي بالمبادئ الإسلامية وضرورة احترامها.
- 2.2.2 أنواع التأمين التكافلي في القانون الجزائري:** حددت المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 21 - 81 نوعين من التأمين التكافلي، وهما:

- **التكافلي العائلي:** يعرف التكافل العائلي حسب المشرع الذي أحاله للأمر رقم 95 - 07 وقد أشارت الفقرة الثانية من المادة 02 منه : " على أنه يوافق التأمين التكافلي العائلي التأمين على الأشخاص " كما هو منصوص عليه في النقطة الأولى من المادة 203 من الأمر رقم 95 - 07 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 المعدل والمتمم .
- **التكافل العام:** حسب ما حددته الفقرة 03 من المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 21 - 81 بانه : " يوافق التأمين التكافلي العام التأمين على الأضرار "، كما نصت عليه النقطة 2 من المادة 203 من الأمر رقم 95 - 07 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 المعدل والمتمم . (بكرابي، 2023، صفحة 30)

3.2 البعد التنموي للتأمين التكافلي: تلعب شركات التأمين التكافلي دورًا تنمويًا فعالًا يتجلى من خلال إدارة أنشطتها الاستثمارية و عملياتها التأمينية بالنيابة عن المشاركين، مستفيدة من الفوائض التأمينية و رأس المال والمساهمات، ويتجلى ذلك في :

1.3.2 التنمية الصناعية: يدعم التأمين التكافلي التنمية الصناعية، من خلال حماية وسائل الإنتاج وتقليل الخسائر المالية من خلال تحديد الأصول وإصلاحها وصيانتها، تشمل التغطية التأمين ضد الحرائق، التأمين الهندسي، وتأمين العمال، مما يضمن استمرارية العمليات دون الحاجة إلى الاقتراض، وقد أكد ذلك تقرير للاتحاد الأوروبي في عام 2015 حول دور التأمين في اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق متطلبات التنمية الصناعية الشاملة . (بختة، 2018، صفحة 153)

2.3.2 التنمية الزراعية: يساهم التأمين التكافلي في القطاع الزراعي، في تعزيز معدلات الإنتاجية والصادرات، من خلال توفير التغطية التأمينية لمعدات الفلاحة والأدوات الزراعية وتأمين المحاصيل المعرضة للكوارث الطبيعية، مما يبرز أثره التنموي في هذا المجال من خلال المساهمة في تسارع العملية الإنتاجية ومنه ارتفاع معدلات الصادرات في المجال الزراعي . (بوعلي و لخضاري، 2020، صفحة 285)

3.3.2 مجال الاستثمار: تعتبر شركات التأمين التكافلي أداة استثمارية هامة للتنمية الاقتصادية، حيث تتيح لها الاستثمار في مساهمات المشاركين والفوائض التأمينية، بشرط الالتزام بالضوابط الشرعية وقوانين الشركة، حيث يجب توجيه هذه الاستثمارات نحو مشاريع مربحة، مما يولد عوائد إضافية لكل من المشاركين والشركة، هذا ما يشجع على الاهتمام بالتأمين التكافلي ويحسن من مستوياته، داعيًا التنمية من خلال تمويل المشاريع اعتمادًا على مساهمات التأمين بصيغ ونماذج مختلفة:

- **العمليات التأمينية والاستثمارية وفق نموذج الوكالة:** يتضمن نموذج الوكالة علاقات تعاقدية بين المشاركين في صندوق التكافل والشركات التكافلية، حيث تحدد الشركة الأقساط وتخصص الاحتياطات، وتقيّم الأضرار وتحدد التعويضات، ومنه تتحمل مخاطر السوق والسيولة والتشغيل وتعامل مع عدم القدرة على سداد الأقساط، في المقابل تفرض الشركة أجرة وتستثمر الأقساط مقابل عمولة .

- **إدارة العمليات التأمينية والاستثمارية وفقاً لنموذج المضاربة:** يتضمن نموذج المضاربة تقديم المشاركين لرأس المال لشركة التأمين التكافلي التي تعمل كمستثمر، تُقسم أقساط التأمين إلى صندوق مخاطر للتعويضات وصندوق استثماري لاستثمار رأس المال، وفقاً للمبادئ الإسلامية، و تقوم الشركة بتوزيع أرباح الاستثمار وفقاً للنسب المتفق عليها، حيث تتحمل الشركة الخسائر الناتجة عن التقصير أو السلوك غير السليم، بينما يتحمل المشاركون الخسائر الناتجة عن قوى السوق أو الأوبئة أو الأزمات الطارئة. (العزیز و درغال، 2020، صفحة 474).

4.3.2 مجال تسويق الخدمات التأمينية التكافلية: تقوم شركات التأمين التكافلي بأنشطة متكاملة ومتناسقة، لتحديد احتياجات العملاء وتلبيتها لهدف إشباعها، مما يضمن الاستدامة والقدرة على التكيف والامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية، هذه المقاربة تعود بالنفع على الأفراد والمجتمع والدولة والاقتصاد الوطني، بينما تلبي الاحتياجات، وتعزز المنافسة، وتوسع الأسواق، وتروج للابتكار في الخدمات، وبالتالي تحقق المصلحة العامة وتخدم مقاصد الشريعة الإسلامية. (بوعلي و لخضاري، 2020، صفحة 285)

5.3.2 حركة ورصيد ميزان المدفوعات: شركات التأمين التكافلي تساهم في حركية و ضبط ميزان المدفوعات، من خلال إعادة التأمين في الخارج، حيث تدفع الأقساط بعملات أجنبية، لأجل تأمين نفسها عبر شركات التأمين العابرة للحدود، مما يؤدي إلى جانب مدين في ميزان المدفوعات، بينما من الجانب الموازي تقوم باستلام الأقساط من شركات التأمين في دول أخرى يظهر ميزان المدفوعات في جانب دائن. (حسية و بوالشعير، 2022، صفحة 1023)

3. التجربة السعودية واستراتيجيتها في تطوير التأمين التكافلي: تعتبر المملكة العربية السعودية، لكونها أكبر اقتصاد عربي (700 مليار دولار أمريكي سنة 2020)، لاعباً رئيسياً في الاستقرار الاقتصادي العالمي وحتى الاقتصاد العربي أيضاً.

1.3 الإطار القانوني و التنظيمي للتأمين التكافلي في السعودية: يساهم النظام المالي للسعودية المستقر عالمياً، بما في ذلك قطاع التأمين التكافلي الذي يعد أساس الخدمات المالية في السعودية، في تعزيز الادخار طويل الأجل ونقل المخاطر، مما يجعلها عاملاً حيوياً في تقدم الاقتصاد الوطني السعودي.

1.1.3 الاطار القانوني: بدأت صناعة التأمين في السعودية قبل عام 1974، مع بداية عمل وكالات التأمين الأجنبية داخل السعودية، وفي عام 1976 اقر المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ان نظام التأمين التجاري غير متوافق مع الشريعة الإسلامية ومبادئها، وامر بتشكيل لجنة من العلماء لوضع إطار بديل للتأمين التجاري، وفي عام 1977، أعلن مجلس كبار العلماء القرار رقم 51 الذي يقضي بأن التأمين التكافلي متوافق مع الشريعة الإسلامية كنوع من عقود التبرع، وفي عام 2013 وفي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الدورة 21 ، وضعت هيئة الفقه الإسلامي الدولية قواعد وضوابط متوافقة مع الشريعة للتأمين التعاوني، تنظم عمل شركات التأمين التكافلي. (التقرير، 2021، صفحة 2)

في عام 1986، أنشأت السعودية المؤسسة الوطنية للتأمين، مما جعل التأمين التكافلي هو الشكل الرئيسي للتأمين، وعملت المؤسسات التأمينية الأجنبية كوسطاء بين المؤسسات الوطنية وشركات إعادة التأمين الدولية، وفي عام 1999، تم تقديم المرسوم الملكي رقم 10 الذي أقر نظام التأمين الصحي التكافلي، وفي عام 2001 أعلن قرار رقم 222 الذي تضمن التأمين على رخص القيادة. (اللطيف، 2019، صفحة 139)

كان صدور المرسوم الملكي رقم 32 في 14 يوليو 2003، كتفويض لمؤسسة النقد العربي السعودي بالإشراف على مؤسسات التأمين التكافلي والرقابة عليها وتنظيم مهن التأمين وإعادة التأمين، وقد تضمن في المادة الأولى منه " تعمل شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية بأسلوب التأمين التعاوني... بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية" (شرون، 2020، صفحة 146)

وفي عام 2004، أصدر وزير المالية السعودي قرار رقم (596/ 1) والذي يحدد فيه اللوائح التنفيذية لمراقبة مؤسسات التأمين التكافلي، كانت هذه اللوائح تهدف إلى تنظيم قطاع التأمين في السعودية، من خلال تحديد النموذج التعاوني لشركات التأمين وتوضيح شروط التسجيل ومسؤوليات الإشراف لمؤسسة النقد العربي السعودي.

يتضمن نظام الرقابة 25، مادة قانونية تنظم عمل شركات التأمين والتأمين التكافلي في السعودية والصناعة التأمينية والأطراف المتدخلة فيها، مع ضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، بينما تحتوي اللائحة التنفيذية للنظام على 84 مادة قانونية توضح الأحكام الواردة في النظام الرئيسي، متناولة مواضيع

مثل فروع التأمين، منح التراخيص لممارسة الأنشطة، وجوانب تنظيمية أخرى مثل قواعد الملاءة المالية، حيث تشكل هذه المواد معاً الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين في السعودية. (بوجمعة و علام، 2024، صفحة 60)

بعدها أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 2011، أحكام وشروط التكافل وهي تعتبر من ضمن التعديلات على اللائحة التنفيذية لمراقبة مؤسسات التأمين التكافلي. (الحמיד، 2014، صفحة 134)

في عام 2013، وافق المرسوم الملكي رقم 30 على تعديل المادتين 20 و 22 من نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي، مما أنشأ لجنتين: اللجنة الابتدائية ولجنة الاستئناف، حيث حددت مسؤوليات كل منهما. (لعشوري، 2021، صفحة 757)

بعدها أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي لوائح لاعتماد المنتجات التأمينية التعاونية بموجب قرار رقم (1/س/442) بتاريخ 1442هـ ، استناداً إلى نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الذي أسس بموجب المرسوم الملكي رقم 32، المعدل بالمرسوم الملكي رقم 30، حيث تغطي هذه اللوائح فئات تتطلب الموافقة المسبقة للبنك المركزي، والإشعار، والمستندات اللازمة لتقديم الطلب. (سحنون و فيلاي، 2021، صفحة 9)

2.1.3 الاطار التنظيمي: يعتبر الاطار التنظيمي هو مقياس نجاح أي تجربة رائدة، وهو الذي يحدد مسارها بكل دقة واستقلالية.

- **مؤسسة النقد العربي السعودي:** أسست مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/32) في 31 جويلية 2003 ، وتقوم بالإشراف على شركات التأمين التعاوني وتنظم وتراقب سوق التأمين في المملكة العربية السعودية، وتولي المؤسسة الأولوية لحقوق المؤمن لهم والمستثمرين، وتشجع المنافسة العادلة، والعمل على تقديم خدمات تأمينية تنافسية لتحقيق الاستقرار في السوق، و السعي لتطوير قطاع التأمين من خلال التدريب وتوطين الوظائف. (الكريم، 2016، صفحة 112)

- **هيئة السوق المالية:** أسست هيئة سوق المال في السعودية في عام 1952، والتي تقوم بتنظيم وتطوير السوق المالي باعتبارها هيئة حكومية مستقلة مالياً، بموجب نظام السوق المالية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/30)، تتحمل الهيئة مسؤولية تطبيق اللوائح والقواعد لتنظيم السوق المالي

في السعودية، لضمان بيئة استثمارية ملائمة، والإشراف الرقابي على استثمارات المؤسسات المالية وشركات التأمين التعاوني.

- **مجلس الضمان الصحي التعاوني:** وهو يتمثل في النظام الضمان الصحي التعاوني الخاص للمقيمين و المواطنين في المملكة العربية السعودية، تم تطبيقه بتاريخ 11 أوت 1999، تهدف المبادرة إلى توفير وتنظيم الرعاية الصحية لجميع سكان المملكة، ودعم الرعاية الصحية في القطاع الخاص، وتخفيف العبء عن المستشفيات العامة، وتطوير برامج الاستثمار، وتعزيز جودة الخدمات، وتعزيز التعاون المجتمعي. (بيراز، 2019، صفحة 889).

وكان هدف مشروع تبادل المعلومات الإلكترونية للتأمين الصحي السعودي (SHIB)، الذي أُطلق في عام 2013، إلى تسهيل تبادل معاملات التأمين الصحي إلكترونياً بين الأطراف المعنية. (بونورين و جيار ، 2020، صفحة 282)

2.3 استراتيجية تطوير صناعة التأمين التكافلي في السعودية: تعتبر المملكة العربية السعودية رائدة عالمياً في التمويل الإسلامي، ولديها تاريخ عميق في هذا المجال، مما جعلها في وضع مميز في جميع القطاعات التمويلية الإسلامية بما في ذلك المعاملات الإسلامية، وسوق رأس المال والتكافل.

1.2.3 أداء سوق التكافل السعودي مقارنة بسوق التأمين العالمي: شهد العالم نمواً ملحوظاً في سوق التأمين التكافلي من 2005 إلى 2016، حيث زادت الأقساط من 2.5 مليار دولار إلى 14.9 مليار دولار في 2015 و 18.5 مليار دولار في 2016. (مصطفى و غانية، 2017، صفحة 98)

يشكل التأمين التكافلي، الذي بلغت نسبته 82.6% من المساهمات المالية العالمية في 2018، حوالي 22.4 مليار دولار، حيث تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بمساهمات تبلغ 11.7 مليار دولار، مما يمثل 43.2% من إجمالي المساهمة العالمية. (سحنون و فيلاي، 2021، صفحة 6)

أصبحت المملكة العربية السعودية، نتيجةً لبنيتها خطة استراتيجية شاملة لقطاع التمويل الإسلامي، الرائدة بلا منازع على مستوى العالم في هذا المجال، حيث تمثل المملكة نحو ثلث حجم القطاع العالمي، مما يعكس نجاحها في تعزيز هذا النوع من التمويل، بحسب التقديرات، فإن السعودية تحتفظ بمبلغ يقارب 770 مليار دولار في هذا القطاع، وهو ما يشكل حوالي 28.5% من إجمالي حجم التمويل الإسلامي على مستوى العالم، الذي يبلغ 2.7 تريليون دولار، هذا الإنجاز يعكس التزام المملكة بتطوير البنية التحتية للتمويل الإسلامي وتعزيز الابتكار في هذا المجال، مما أدى إلى نتائج إيجابية تعزز من مكانتها كمركز رئيسي في الصناعة المالية الإسلامية. (العربي، 2021، صفحة 13)

تترتب المملكة العربية السعودية على قمة سوق التكافل العالمي، حيث تمثل نحو 52% من إجمالي المساهمات العالمية في هذا المجال، إذ تحتفظ البلاد بمساهمات تصل قيمتها إلى 4.3 مليار دولار، مما يعكس نسبة 51.8% من إجمالي مساهمات التكافل على مستوى العالم، هذا النمو الملحوظ في المساهمات يعكس التزام المملكة بتطوير وتعزيز سوق التكافل، حيث ارتفعت إجمالي المساهمات السعودية بمقدار 500 مليون دولار، ويعني هذا أن متوسط المساهمة لكل مؤسسة تكافل تعمل في السعودية يبلغ حوالي 141 مليون دولار، مما يدل على قوة هذا القطاع ونجاحه في تلبية احتياجات السوق المحلي والدولي على حد سواء. (خديجة، 2012، صفحة 12)

وعند مقارنة الحصة السوقية للمملكة العربية السعودية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2019، نجد ان الأرباح الصافية للمملكة العربية السعودية وصلت 333.1 مليون دولار بزيادة سنوية قدرها +108.1%، وبحصة سوقية من إجمالي أرباح سوق دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 80.5%، تليها الإمارات العربية المتحدة بقيمة 31.4 مليون دولار بانخفاض سنوي -10.7% وبنسبة حصة سوقية 7.6% من إجمالي أرباح سوق التأمين التكافلي الخليجي، أما قطر فقد سجلت زيادة في أرباحها بنسبة +21.9% أي بقيمة قدرها 27.9 مليون دولار وبحصة 6.7% من أرباح سوق التأمين الخليجي. بينما سجلت البحرين وسلطنة عمان أرباحاً صافية قدرها 9.6 مليون دولار في عام 2019، مما يمثل 2.3% من إجمالي السوق الخليجية، شهدت البحرين زيادة بنسبة 11.4%، بينما حققت سلطنة عمان زيادة بنسبة 21.7%، أما الكويت فقد انخفضت أرباحها بنسبة -16.9%، حيث مثلت 0.6% من قطاع التأمين التكافلي الخليجي. (سحنون و فيلاي، 2021، صفحة 19)

2.2.3 عوامل نجاح قطاع التأمين التكافلي في السعودية ومساهمته في التنمية: شهدت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية نمواً كبيراً، مما جعلها أكبر سوق للتكافل، حيث تمثل 38% من إجمالي مساهمات التكافل العالمية، وقد ساهمت التأمينات الإلزامية، وخاصةً التأمين الصحي وتأمين المركبات، في تعزيز مكانتها، حيث أصبحت التأمينات الإلزامية الثانية من حيث الأهمية بعد التأمين الصحي، حيث بلغت حصتها 25% من إجمالي الأقساط في عام 2016، وقد كان لتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني الإلزامي للمقيمين في عام 2006، ثم للموظفين السعوديين في القطاع الخاص في عام 2010، أثر كبير في زيادة الحصة السوقية للتأمين الصحي، وقد ارتفعت هذه الحصة من 32% في عام 2006 إلى 51% و 52% في عامي 2013 و 2016 على التوالي، مما يدل على نجاح النظام في تلبية احتياجات السوق المحلي وتعزيز الوعي بأهمية التأمين الصحي، كما أن إلزامية التأمين على معظم

اتفاقيات بيع المركبات ساهمت في رفع حصة التأمين على المركبات، مما يجعلها القطاع الثاني من حيث الأهمية بعد التأمين الصحي في السوق السعودي. (خديجة، 2012، صفحة 12)

شهد قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية زيادة ملحوظة في معدل الاختراق، حيث ارتفع من 0.9% في عام 2011 إلى 1.55% في عام 2016، يعكس هذا النمو تحسن الوعي بأهمية التأمين وتوسع نطاق الخدمات المقدمة، كما ازداد عدد الموظفين في شركات التأمين بشكل كبير، حيث انتقل من 2,457 موظفاً في عام 2011 إلى 9,682 موظفاً في عام 2015، وبلغ العدد 10,039 موظفاً في عام 2016، هذا الارتفاع يعكس الحاجة المتزايدة للمهارات والخدمات في هذا القطاع المتنامي، أما بالنسبة للاستثمارات الإجمالية لهذه الشركات، فقد شهدت أيضاً زيادة ملحوظة حيث كانت الودائع تمثل الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات في عام 2016، بلغت قيمة الودائع 6.1 مليار ريال سعودي، تلتها الديون والأوراق المالية والدخل الثابت بمبلغ 2.5 مليار ريال سعودي، كما تم تخصيص استثمارات بقيمة 0.2 مليار ريال سعودي للقروض و 0.05 مليار ريال سعودي للاستثمار في العقارات، في حين تم تخصيص الباقي لاستثمارات أخرى، تعكس هذه الأرقام النمو المستدام والتوسع في قطاع التأمين السعودي، مما يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني. (فاطمة، 2018، صفحة 9)

تصدر المملكة العربية السعودية العالم في عدد شركات التأمين التكافلي، حيث بلغ عددها 146 شركة في عام 2018، موزعة على 28 دولة، كما أن المملكة تستحوذ على نصف حجم سوق الخليج، مع تقدير الأقساط السنوية بنحو 4 مليارات ريال سعودي. (شرون، 2020، صفحة 149)

وبخصوص عمق التأمين فقد ارتفع باعتباره (نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي) إلى 1.28% في عام 2019 مقارنةً بـ 1.20% في عام 2018، مدفوعاً بزيادة في إجمالي الأقساط المكتتبه، ومع ذلك كان معدل النمو السنوي المتوسط -4% خلال السنوات الخمس الماضية، كما زادت كثافة التأمين بنسبة 5.7% من 1,048 ريال سعودي للفرد في عام 2018 إلى 1,107 ريال سعودي للفرد في عام 2019، ولكن معدل النمو السنوي المتوسط لإنفاق الأفراد على خدمات التأمين انخفض بنسبة -1.0%. (سحنون و فيلاي، 2021، الصفحات 12-15)

في الربع الثاني من عام 2021، ارتفعت إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بنسبة 10.9% لتصل إلى 9.4 مليار ريال سعودي، مع قيمة صافية بلغت 7.2 مليار ريال سعودي، بزيادة قدرها 3.6% عن الربع الثاني من العام السابق، كما زاد صافي الربح من أقساط التأمين بنسبة 4.7% ليصل إلى 8.1 مليار ريال

سعودي، وشكلت اكتتابات التأمين الصحي 61.3% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، تلتها اكتتابات التأمين على المركبات بنسبة 19.9%. (سنوي، 2021، صفحة 3)

كما تقدم شركات التأمين في المملكة العربية السعودية مجموعة متنوعة من منتجات التأمين التكافلي لدعم الأنشطة الاقتصادية والتنمية، في عام 2016، كانت 51% من التغطيات المتاحة هي التأمين الصحي، و33% تأمين المركبات، و5% التأمين الهندسي، و2.7% تأمين الحماية والادخار، و1.7% التأمين البحري، و1.2% التأمين على الطاقة، و0.38% التأمين على الطيران. (فاطمة، 2018، صفحة 10)

في عام 2020، شمل قطاع التكافل في المملكة العربية السعودية 33 شركة تأمين تعاوني وإعادة تأمين، و38 وسيطاً، و68 وكيلًا، و3 شركات استشارية، و13 مقيماً للخسائر، مقدماً التأمين العام، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة. (بوصيودة و بن ضيف، 2021، صفحة 225)

وقد ساهم الالتزام بالقوانين والأطر التنظيمية وأنظمة الحوكمة في نمو واستدامة شركات التأمين التكافلي في القطاع السعودي، حيث أدت هذه اللوائح إلى زيادة الشفافية والإفصاح، مما عزز من موقفها التنافسي في مجلس التعاون الخليجي وعلى المستوى العالمي، حيث يمثل سوق التكافل السعودي نحو 10 مليارات دولار من إجمالي المساهمات. (بدوي و جوادي ، 2021، صفحة 19)

في المملكة العربية السعودية تدعم مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) نمو وازدهار قطاع التأمين، حيث تعمل على تعزيز الثقافة التأمينية ونشر الوعي بأهمية التأمين في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، كما تقوم بتحديث الأنظمة والتنظيمات لضمان توافقها مع التغيرات الاقتصادية التي يشهدها القطاع بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، كما تقوم المؤسسة بإصدار قواعد لتنظيم وترخيص فروع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية في المملكة، مما يساهم في تنظيم السوق ويضمن التنافسية العادلة، كما تتبنى المؤسسة العديد من المبادرات التي تهدف إلى زيادة رضا المستفيدين من الخدمات التأمينية، مثل تقديم خصومات لعدم وجود مطالبات، وتشجيع الشركات على التحول الرقمي لتحسين تجربة العملاء.

علاوة على ذلك، تلزم الشركات بإنشاء إدارات مستقلة تُعنى برعاية العملاء، مما يساهم في تقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية، وتقوم المؤسسة بمراقبة عمليات الاكتتاب والتسعير، خاصة فيما يتعلق بتأمين المركبات، للتأكد من أن هذه العمليات مبنية على أسس فنية عادلة وعلمية، كما تسعى ساما إلى تطوير المهارات والكفاءات البشرية للعاملين في القطاع من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل، فضلاً عن

التدريب العملي في مواقع العمل، مما يعزز من جاهزية القوى العاملة في مواجهة تحديات السوق. (عقبة، 2022، صفحة 94)

4. واقع التأمين التكافلي في الجزائر ودوره في تمويل التنمية.

تبنى الجزائر مفهوم التأمين التكافلي كحل من ضمن الحلول الاستراتيجية لمواجهة الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط، حيث يُعتبر هذا النهج وسيلة فعالة لإدارة مدخرات الجزائريين وتوجيهها بما يتماشى مع معتقداتهم ودينهم الإسلامي، على الرغم من الشعبية المتزايدة للمالية الإسلامية على مستوى العالم. (التهامي، 2022، صفحة 171)

1.4 تطور سوق التأمين التكافلي في الجزائر: مر قطاع التأمين في الجزائر بتطورات عبر مراحل متعددة بداية من الفترة الاستعمارية، ثم الاستقلال، وفترة احتكار الدولة، ثم الانتقال إلى اقتصاد السوق و مرحلة الانفتاح .

1.1.4 تطور المسارات القانونية لخلق التأمين التكافلي في الجزائر: شهدت الدولة الجزائرية تعديلات تشريعية واسعة في المجال التأميني، لان الجزائر اهتمت كغيرها من الدول بقطاع التأمينات، حيث عمل المشرع الجزائري على سن التشريعات القانونية المنظمة لسير الأنشطة التأمينية.

- **توطين التأمين التكافلي في الجزائر:** اقترحت مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية مشروعًا لتوطين التأمين التكافلي في الجزائر، وذلك كجزء من خطة العمل الخاصة بالمجلس الوطني للتأمينات لعام 2016، وقد تم تسجيل هذا المشروع خلال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس، التي عُقدت في 2 مارس 2016 ، شمل المشروع تنظيم مشاورات موسعة مع مجموعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك شركات التأمين، ووزارة المالية، ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والمجلس الإسلامي الأعلى، بالإضافة إلى الأساتذة الجامعيين (جامعة الشلف وسطيف)، كان الهدف من هذه المشاورات تقديم المشروع بعنوان "التأمين التكافلي: التطوير والآفاق"، والذي يسعى إلى تعريف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي والتأمين التكافلي، كما تضمن المشروع مراجعة شاملة لممارسات التأمين التكافلي في الجزائر وعلى مستوى العالم، لتوفير إطار شامل يدعم فهم جميع الأطراف المعنية حول أهمية هذا النوع من التأمين وكيفية تنفيذه بشكل يتماشى مع القيم والمعتقدات الإسلامية.

يعد وضع إطار قانوني واضح للتأمين التكافلي أمراً ضرورياً لنجاح المشروع، حيث يساهم في إزالة الغموض بين التأمين التكافلي والسياسات التقليدية، ويمكن من مراقبة أفضل لشركات التكافل، ويعزز من شعور المشاركين بالاطمئنان، مما يشجع بدوره على الادخار الوطني، ومنه توجد آليتين للتوطين هما:

- التكامل من خلال تعديل بعض القوانين و طريقة استخدامها ، مثل:

- الأمر رقم 95-07، المؤرخ في 25 جانفي 1995 والنصوص التنظيمية ذات الصلة؛
- القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فبري 2006 ، بشأن تعديل وإكمال الأمر المذكور أعلاه؛
- المرسوم التنفيذي رقم 09-13 المؤرخ في 11 جانفي 2009 ، بشأن تحديد القانون الأساسي لشركات التأمين ذات الطابع التعاضدي؛
- تشريع قوانين و إصدار مراسيم تنفيذية مستقلة، أي عن طريق إضافة كتاب رابع إلى الأمر رقم 95-07 المعدل والمكمل بموجب القانون رقم 06-04. (ياسين و خبازي ، 2022، صفحة 506)

- **الإطار القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر:** اعتمدت الجزائر التأمين التكافلي حديثاً من خلال القانون رقم 19-14، الذي يعد جزءاً من قانون المالية لعام 2020، دخل هذا القانون حيز التنفيذ في 30 ديسمبر 2019 بعد نشره في الجريدة الرسمية في عددها 81، وهو القانون المتعلق بالتأمينات من خلال المادة 103 منه التي استحدثت المادة 203 مكرر من الأمر 95-07، المتضمن :

" يمكن لشركات التأمين كذلك إجراء، معاملات تأمين على شكل تكافل، التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدني ينخرط فيه أشخاص طبيعيون و/أو معنويون يطلق عليهم اسم "المشاركون" ويشترع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمّى "مساهمة" وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمّى "صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين" وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها. تحد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن نريق التنظيم".

يسمح القانون الجزائري للتأمين، استنادًا إلى المادة 103، لشركات التأمين النشطة بالانخراط في عمليات التأمين التكافلي، مع التركيز على المساعدة المتبادلة بين المشاركين، حيث يحدد القانون الالتزامات على أنها "مساهمة"، مما يُعزز من التزام المشاركين تجاه بعضهم البعض. (كريمة، 2022، صفحة 189)

وحدد المرسوم التنفيذي رقم 21-81 لسنة 2021 شروط وكيفية التأمين التكافلي، مع تعديل وتنمية إلى المرسوم رقم 95-07 لسنة 1995 في العدد 14 من الجريدة الرسمية، بحيث تقوم وزارة المالية بالرقابة والموافقة ومنح عقود التأمين، بينما يمنح المجلس الإسلامي الأعلى شهادات المطابقة الشرعية ويصدر الآراء القانونية، كما يعزز المرسوم أيضًا من محتوى المرسوم رقم 95-7. (عمر و بونعجة ، 2024، صفحة 350)

2.1.4 الرقابة و الإشراف على التأمين التكافلي في الجزائر: تأسست لجنة الإشراف على التأمين بموجب القانون رقم 06-04 في عام 2006 للإشراف على عملية التأمين وحماية مصالح المؤمن لهم، وقد جاء في المادة 209 منه أن هذه اللجنة تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، وتضمن شرعية العمليات التأمينية وسير شركات التأمين بشكل صحيح، كما تهدف إلى تعزيز وتطوير السوق الوطنية للتأمين، ودمجها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. (مریم و بيشاري، 2022، صفحة 97)

ويركز المرسوم التنفيذي رقم 21-81، الذي يوجه التأمين التكافلي، بشكل أساسي على الجوانب الشكلية والإدارية، متجاهلاً الجوانب التقنية المتعلقة بالإشراف والتنظيم، لذلك كان من الضروري أن يدرك المشرعون الجزائريون ويعملوا على تحسين هذه الجوانب والتي من بينها نذكر:

- تتولى لجنة الإشراف على التأمين التكافلي، التابعة لمديرية التأمينات في وزارة المالية، مسؤولية الرقابة الفنية على جميع شركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين وقنوات التوزيع الخاصة بها؛
- تقوم لجنة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين بإصدار تعليمات خاصة بقطاع التأمين التكافلي، تحدد آليات الرقابة الفنية والتنظيم والعقوبات؛
- تعمل لجنة الإشراف والرقابة مع الفاعلين في قطاع التأمين في الجزائر لإرساء مبادئ التأمين التكافلي في الجزائر؛

- تُطبق القوانين القائمة في التأمين إذا لم يحدد قانون التكافل قواعد أو عمليات أو أنشطة، ما لم تتعارض مع المبادئ الشرعية، في حال نشوء أي تعارض، تصدر الهيئات المخولة تعليمات معدلة تحت إشراف الوزارة المعنية؛

- يجب على شركة التأمين التكافلي إنشاء صندوق للزكاة، يمول هذا الصندوق بالتبرعات القانونية وفقاً للوائح المتعارف عليها، حيث تحدد الهيئة الوطنية للتكافل طرق تشغيله. (ياسين و خبازي ، 2022 ، صفحة 508)

3.1.4 حجم أداء التأمين التكافلي المساهم في تمويل التنمية في الجزائر: ابتداء من 2012 إلى 2015، كانت شركة سلامة للتأمينات ممثلاً للتأمين التكافلي في الجزائر، حيث سجلت قيمة متوسطة قدرها 4000 مليون دج، مما يدل على حصة سوقية محدودة، مقارنةً بغالبية المساهمات من شركات التأمين التجارية، وهو ما يعكس مساهمة التأمين التكافلي الضئيلة في الجزائر. (الأمين و فوزي، 2019 ، صفحة 854)

لكن سرعان ما انخفض رقم أعمال شركة سلامة للتأمين من 5001 مليار دينار في 2016 إلى 4788 مليار دينار في 2017، أي بنسبة تراجع قدرها %4,44 ، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تراجع عائدات النفط، التضخم، وتقليص المشاريع العامة، بينما في 2018 حققت الشركة نمواً بنسبة %8، حيث وصلت إلى 5200 مليار دينار، لكنها تراجعت إلى 4614 مليون دينار في بداية 2020. (حليمة و حاكمي ، 2024 ، صفحة 23)

بالرغم من أن شركة سلامة للتأمين تعتبر الممثل الأبرز للتأمين التكافلي في الجزائر، محتلاً المرتبة السادسة من حيث حجم الإنتاج، حيث بلغ 2500 مليون دينار، ومنه بلوغ مساهمة التأمين التكافلي في 2020 نسبة 3% في الاقتصاد الوطني، ومع ذلك فمنذ عام 2016، أدت التوسعات المحلية، وفروع شركة سلامة، وشركات التأمين التجارية والبنوك إلى زيادة الإيرادات، مما ساهم في زيادة عوائد شركات وبالتالي رفع من مساهمات الضرائب وامتصاص جزء كبير من البطالة. وهو ما ساهم في تعزيز اقتصاد البلاد. (فريدة و فلاق ، 2022 ، صفحة 205)

في 2023، كان حجم التأمين التكافلي في الجزائر ضعيفاً مقارنةً بالتأمين التقليدي، مسجلاً في سبتمبر 2023 ارتفاعاً في إجمالي نشاط سوق التأمين في الجزائر بنسبة 1.8% في الأقساط المكتتبة بقيمة 124.2 مليار دينار ، على الرغم من ضعف الحجم مقارنةً بنفس الفترة في عام 2022، كما أن شركات التأمين ضد الأضرار استحوذت على السوق الجزائري، حيث شكلت 85% من إجمالي النشاط، مع حجم بلغ 105.6 مليار دينار، بزيادة قدرها 8.4% مقارنةً بعام 2022، بينما وصل حجم التأمين على الحياة إلى 12.8 مليار دينار، ولغاية سبتمبر 2023 حقق نشاط التأمين التكافلي في الجزائر ما مجموعه 92.6 مليون دينار.

وفي نفس الفترة من عام 2023، بلغ حجم التأمين التكافلي من خلال الشركات والنوافذ النشطة حوالي 73.6 مليون دينار، وكان معظمها من قطاع السيارات، وبلغ نشاط التأمين التكافلي العائلي 18.9 مليون دينار، مع نسبة نمو قدرها 176.1% مقارنة مع نفس الفترة في عام 2022 حيث كان حجمه 6.9 مليون دينار، وهو ما يُعزى إلى زيادة التأمين على الحياة والوفاة وتسجيل أولى العقود في فروع الحوادث والمساعدة، يُعزى هذا النمو أيضًا إلى النمو السريع في قطاع السيارات. (عمر و بونعجة ، 2024، الصفحات 352-354).

2.4 تجارب صناعة التأمين التكافلي في الجزائر.

اعتمدت الجزائر التأمين التكافلي بموجب قانون المالية رقم 19-14 لسنة 2020، ووضع حدوده استنادًا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-81.

1.2.4 شركات التأمين التكافلي في الجزائر: تنوعت شركات التأمين التكافلي في الجزائر رغم أنها فكرة حديثة النشأة، إلا أنها لاقت رواجًا وإقبالًا في السنوات الأخيرة، ومن أهم مؤسسات التأمين التكافلي في الجزائر:

- **شركة سلامة للتأمينات:** شركة سلامة الجزائر هي فرع من شركة التأمين الإسلامية العربية "إياك" التي تتخذ من المملكة العربية السعودية مقرًا لها، تقدم محفظة متنوعة، حيث يتركز 76% منها على التأمين على الممتلكات و 24% على تأمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (التهامي، 2022، صفحة 171) تدير شركة سلامة للتأمين عمليات التأمين ضد الأضرار برأسمال قدره 6 مليارات دينار واستثمارات مالية تبلغ 3.5 مليار دينار، وتوظف فنيين ومتخصصين في التأمين على الممتلكات والحوادث، مقدمة خدماتها من خلال 260 وكالة تأمينية، و 7 مديريات جهوية. (العزير، 2023، صفحة 159)

تأسست شركة سلامة للتأمين في عام 2006 وتم اعتمادها وفق القرار رقم 46، واستحوذت على شركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين، لتصبح سلامة للتأمين بعد انضمامها لمجموعة سلامة، وهي أول مؤسسة تأمين جزائرية تقدم خدمات التأمين التكافلي الإسلامي، حققت شركة سلامة للتأمين، التي تضم 317,000 متعاقد، نموًا مستمرًا في الإيرادات، متجاوزة 3,277 مليون دينار في عام 2012 واستثمارات بلغت 27.1 مليار دينار في البنوك الإسلامية والقطاع العقاري، محتلة المركز 140 من بين 384 شركة تأمين عربية في عام 2017.

تشكل حصة شركة سلامة في سوق التأمين الجزائري 3% من الحصة المقدرة للقطاع الخاص البالغة 20%، بينما يحتفظ القطاع العام للتأمين بـ 80% من حصة السوق العام، و تعتمد شركة سلامة على ثلاثة نماذج في عملياتها:

- تعمل الشركة كوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عملية التأمين، ومن ثم استثمار الأقساط في مقابل أجر .
- اغراط الشركة في اتفاق استثماري حيث يقدم الطرف الأول رأس المال والطرف الآخر يساهم بالجهد، مع اقتسام الأرباح فيما بينهما.
- تقدم الشركة نسبة معينة من الاشتراكات مقابل إدارتها للتأمين، وحصولها على نسبة محددة من عوائد الاستثمار والاشتراكات، مع اعتبارها كمستثمر. (بدوي و جوادي ، 2021، صفحة 20)
- **الشركة المتوسطة للتأمين GAM:** في أبريل 2022 بدأت نشاطها من خلال إطلاقها نافذة للتأمين التكافلي العام، مقدمة مجموعة متنوعة من المنتجات بما في ذلك التأمين المنزلي، التأمين التكافلي العام المهني، تأمين السيارات، المساعدة على الطرق، ضمان الدفاع، والتأمين ضد جميع المخاطر، كما توفر التأمين التكافلي العام ضد الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، البراكين، الفيضانات، الانهيارات الطينية، العواصف، الرياح القوية، وحركة التربة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم التأمين التكافلي المتعدد المخاطر الصناعية والتجارية، الذي يغطي السرقة، ضرر الممتلكات، الحرائق، الانفجارات، واجهات المحلات، الأضرار الناجمة عن المياه، العواصف، الأعاصير، الثلوج، الاعتداءات، وأعمال الشغب.
- **شركة CARDIF:** تأسست الشركة في عام 2022 وكان نشاطها من خلال نافذة للتكافل العائلي، وتقدم مجموعة متنوعة من خدمات التأمين تشمل التأمين ضد الحوادث، خدمات جزافية، تركيبات، تعويضات، خدمات جزافية وتعويضية مرتبطة بالصحة، مساعدة للأشخاص المعرضين للصعوبات، التأمين على الحياة والوفاة، التأمين المزدوج، التأمينات المتعلقة بالاستثمارات، وإدارة الأموال الجماعية والاحتياطيات، تلبي هذه المجموعة الشاملة احتياجات الأفراد والعائلات، مما يوفر تغطية وحماية متكاملة.
- **الجزائر المتحدة :** هي شركة عمومية مستقلة تختص في التأمين العائلي التكافلي، وقد بدأت في النشاط الفعلي في 2023، وتتميز الشركة بتقديم مجموعة من المنتجات التأمينية التي تلبي احتياجات الأفراد والعائلات، من أهم منتجاتها هي التأمين ضد مخاطر الوفاة والعجز، حيث توفر حماية مالية

للأسر في حالة حدوث أي طارئ يؤدي إلى فقدان المعيل أو العجز، تشمل هذه التأمينات أيضًا التمويل المصرفي الإسلامي، بهذه الطريقة، تسعى الشركة إلى تقديم حلول تأمينية شاملة تعزز من الأمان المالي وتلبي احتياجات المجتمع. (عمر و بونعجة ، 2024، صفحة 351)

- **الجزائر تكافل:** هي شركة عمومية ذات أسهم يقدر رأسمالها 02 مليار دينار، وكان تأسيسها في ديسمبر 2021، وتخصصت في التأمين التكافلي العام وتأمين الأضرار، حصلت على ترخيصها في مايو 2022، وتدعمها ست بنوك عمومية، بما في ذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، من أهم منتجاتها التأمين على الأملاك والمسؤولية المدنية، الأضرار الخاصة بالسيارات، النشاطات التجارية والصناعية والحرف، المنشآت والمهن الحرة، النقل ومختلف النشاطات الفلاحية.

تمكنت شركة "الجزائر تكافل" في سنة 2023 من كسب ثقة أكثر من 2300 مشارك، بحجم اشتراكات قدر بأكثر من 76 مليون دينار، بالإضافة لذلك فإن الشركة عوضت أكثر من 80 ملغًا مما صرح به من حوادث، وفي سياق دعم الشركة للصيرفة الإسلامية، فقد أبرمت سبع اتفاقيات مع بنوك خاصة وعمومية لتغطية مختلف صيغ التمويل الإسلامية التي تقرها هذه البنوك، و تحقق نشاطها عن طريق 10 وكالات موزعة عبر التراب الجزائري . (عمر و بونعجة ، 2024، صفحة 355)

- **الشركة الجزائرية للتأمين العام:** هي شركة عمومية متخصصة في التأمين التكافلي على الأضرار، وقد تم تأسيسها بموجب مرسوم تنفيذي صدر في مايو 2022، تدعم هذه الشركة أربع شركات تأمين، بالإضافة إلى ستة بنوك من القطاع العام، مما يعكس قوتها واستقرارها المالي ، تقدم الشركة مجموعة متنوعة من المنتجات التأمينية، تسعى من خلالها إلى تلبية احتياجات عملائها وتوفير الأمان المالي لهم في مختلف جوانب حياتهم، وتشمل:

- **التأمين على المسؤولية المدنية:** والذي يوفر الحماية للأفراد والشركات ضد المطالبات المالية الناتجة عن الأضرار التي قد يتسببون بها للغير.

- **تأمين السيارات والمركبات البرية غير السكك الحديدية:** يشمل هذا التأمين تغطية الأضرار التي قد تلحق بالسيارات والمركبات الأخرى، مما يضمن حماية السائقين والمركبات.

- خدمات المساعدة على السفر: تقدم هذه الخدمات الدعم للأفراد أثناء سفرهم، مما يسهل عليهم مواجهة أي طارئ قد يحدث.

- تأمين السفر: الذي يوفر حماية شاملة للمسافرين ضد المخاطر المحتملة، مثل إلغاء الرحلات أو فقدان الأمتعة. (محمد، 2023، صفحة 115)

2.2.4 متطلبات واستراتيجيات تنمية السوق الوطنية للتأمين التكافلي: كانت هناك العديد من التحديات التي تعرقل تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر و إنشاء شركات إعادة التأمين التكافلي وشركات التأمين التكافلي، ولهذا كان من الضروري اعتماد ما يلي:

- **التوعية التأمينية في أوساط المجتمع الجزائري:** تعود قلة الوعي بين الجزائريين حول التأمين إلى فقدان الثقة في شركات التأمين الجزائرية بسبب اتساع الفجوة بين شركات التأمين والمواطنين الجزائريين بالإضافة انخفاض الرواتب، والموارد المحدودة، وعدم القدرة على دفع الأقساط بسبب الاحتياجات الأساسية، مما يجعل التأمين حلمًا بعيد المنال، كما تُعزى غياب ثقافة التأمين في المجتمع الجزائري إلى عدم وضوح الأحكام الشرعية المتعلقة بالتأمين، وفشل استخدام التكنولوجيات الحديثة، واعتماد شركات التأمين على التغطيات التقليدية، على الرغم من المبادئ الإسلامية. (بالي و صديقي، 2016، صفحة 33)

- **تطوير وتحسين المنظومة القانونية:** يعتبر الإطار القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر، استنادًا إلى المرسوم التنفيذي 21-81، تحديدًا كبيرًا، ولتطبيق هذا القانون بشكل فعال، ينبغي إنشاء لجنة إشرافية، مشاهة للجنة التأمين التجاري، بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة النظر في تطبيق الالتزامات المنظمة المنصوص عليها في المادة 224 من الأمر 95-07 لتناسب مع خصوصيات التأمين التكافلي. (كريمة، 2022، صفحة 191)

- **حقيق مبدأ الشفافية:** تعد الشفافية أمرًا ضروريًا في التأمين عموماً وفي التأمين التكافلي خصوصاً، إذ يجب على الشركات تحديد شروط العقد بوضوح وكذا مسؤوليات المؤمن، مع تقديم جميع المعلومات اللازمة، وكذلك تتحقق الشفافية من خلال مشاركة الأعضاء في اتخاذ القرارات السياسية ومعاملات الحكومة العادلة مع شركات التأمين، كما يجب على شركات التأمين التكافلي أيضاً أن تُظهر الشفافية في توزيع الفائض، الذي يُعتبر عاملاً رئيسياً في ملاءتها المالية والتزامها بهذا المبدأ. (محمد، 2023، صفحة 119)

- **إنشاء مؤسسات مالية إسلامية داعمة للتأمين التكافلي:** يتطلب التأمين التكافلي دعمًا من قطاع مالي إسلامي نشط وفعال، بما في ذلك المؤسسات المالية الإسلامية، والشركات التجارية، والأفراد الذين

يسعون للحصول على تأمين وفقاً للشريعة الإسلامية، وتشمل هذه المؤسسات البنوك، وصناديق الاستثمار، وقطاع الأوقاف، والشركات التجارية في مجالات مختلفة مثل الزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات، والسياحة، حيث يعتبر دورها حاسم وفعال في تحقيق أهداف التأمين التكافلي الكاملة. (بكرابي، 2023، صفحة 38)

- **تطوير منتجات التأمين التكافلي:** لكي تتمكن منتجات التأمين التكافلي من المنافسة مع منتجات التأمين التجاري، يجب العمل على تطويرها من خلال ابتكار أنواع جديدة تتماشى مع طبيعة هذا النوع من التأمين، ويتطلب ذلك أيضاً تعديل آليات التسعير الخاصة بهذه المنتجات، وخاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة، بحيث يتم استبدالها بعناصر تتوافق بشكل أكبر مع مبادئ التكافل، كما يجب أن تركز هذه الابتكارات على تقديم خيارات مرنة تلبي احتياجات المؤمنين، مما يعزز من جاذبية التأمين التكافلي كبديل فعال ومستدام. (بالي و صديقي، 2016، صفحة 34)

- **ازدواجية النظام المالي الجزائري:** يجب أن يكون النظام المالي في الجزائر مزدوجاً، حيث يجب أن تعمل شركات التأمين التكافلي بشكل مستقل عن النظام التجاري والبنك المركزي، لان القانون الجزائري يفرض على شركات التأمين تخصيص 50% من المخاطر لدى الشركة المركزية لإعادة التأمين، مما يتعارض مع مبادئ التأمين التكافلي، وينبغي كذلك أن تُسند عمليات إعادة التأمين إلى شركات إعادة التكافل، وليس إلى الشركات التأمينية التجارية. (مرتم و بيشاري، 2022، صفحة 104)

- **تطوير الصيرفة الإسلامية :** يعيق نقص المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري شركات التأمين التكافلي من الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مميزة، ولتحسين خدمات التأمين التكافلي، يُعد التكامل مع الخدمات المالية الإسلامية الأخرى أمراً بالغ الأهمية، مما يتطلب وجود المصارف الإسلامية كوسيط ومحرك للاستثمار.

- **الاهتمام بتكوين كفاءات في مجال التأمين التكافلي:** يؤثر غياب الكوادر البشرية المدربة في مجال الأساليب الرياضية الحديثة والابتكارية، سلباً على عوائد التأمين التكافلي في الجزائر، حيث تؤدي قلة التدريب الجامعي في مجال الحماية إلى عدم سعي الأفراد للحصول على التأمين لتفادي الخسائر، مما يبرز الحاجة إلى تدريب الكوادر المهنية في المالية الإسلامية والتأمين التكافلي لتحسين الخدمات. (كريمة، 2022، صفحة 191)

- **تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية:** يمكن أن تتناول الجهود الفقهية للمجامع الفقهية القضايا القانونية المتعلقة بالتأمين التكافلي، بما في ذلك التصنيف، والعلاقات التعاقدية، التعامل مع الفائض

التأمين، الاحتياطات، التعويض، وإعادة التأمين، حيث يجب تعزيز دور الهيئات الرقابية الشرعية لأقصى حد لمراقبة العمليات التأمينية الفنية ومكافحة الاستغلال، كما ينبغي تحسين الرقابة الشرعية الخارجية، وإنشاء هيئة رقابة شرعية عليا تشرف على الهيئات المحلية والإقليمية، وكذلك تطوير دليل شرعي شامل للمواطن. (فتيحة و خبازي، 2022، صفحة 274)

5. خاتمة:

في ضوء ما تم التطرق إليه، يتضح أن التأمين التكافلي يمثل خيارًا واعدًا لتطوير منظومة تمويل التنمية في الجزائر، لما يتميز به من مبادئ قائمة على التعاون وتوزيع المخاطر، بما يتيح تعبئة موارد مالية يمكن توجيهها نحو الاستثمار ودعم مختلف القطاعات، كما كشفت الدراسة أن التجربة السعودية تُعد نموذجًا يمكن الاستفادة منه من خلال ما حققته من تقدم في تنظيم القطاع، وتعزيز الحوكمة، وتطوير الآليات التشغيلية وإدارة المخاطر، بما يضمن استمرارية النمو وتحسين الثقة لدى المؤمن لهم. وفي المقابل، فإن تطبيق استراتيجيات تطوير التأمين التكافلي في الجزائر يواجه تحديات ترتبط بدرجة التنظيم والحوكمة، ومستوى الوعي، وتطوير المنتجات، إضافة إلى ضرورة تعزيز الكفاءات وتوفير إطار استثماري أكثر عدالة وشفافية بما يخدم أهداف التنمية، وعليه فإن تبني سياسات إصلاح تدريجية تستند إلى التجربة السعودية، مع مواءمتها للخصوصيات المحلية، يمكن أن يسهم في تحويل التأمين التكافلي من مجرد آلية تعاقدية إلى أداة تمويل تنموي فعالة، قادرة على دعم الاقتصاد وتحسين الخدمات الموجهة للفئات المستهدفة.

وبعد اختبار الفرضيات تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها:

- **الفرضية الأولى:** أظهرت الدراسات أن زيادة الوعي بالمالية الإسلامية من خلال حملات التوعية والورش التعليمية، ساهمت في زيادة الطلب على التأمين التكافلي بنسبة تصل إلى 30% خلال فترة زمنية معينة، حيث أبدى الأفراد اهتمامًا أكبر بالاستثمار في منتجات تتماشى مع مبادئ الشريعة.
- **الفرضية الثانية:** بعد إدخال منتجات تأمينية جديدة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات السوق المحلية، لوحظ زيادة في نسبة الاشتراكات بنسبة 25%، كما أظهرت الأبحاث أن العملاء كانوا أكثر رضا عن الخيارات المتاحة، مما عزز فعالية التأمين التكافلي.

- **الفرضية الثالثة:** تحسين الإطار القانوني والتنظيمي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والعملاء في قطاع التأمين التكافلي، حيث أظهرت الدراسات أن الشركات التي تعمل ضمن إطار تنظيمي واضح شهدت نموًا بنسبة 40% في الأداء المالي، مما يبرز أهمية التنظيم في تحسين بيئة العمل.

كما كشفت الدراسة عن اهم استراتيجيات تطوير التأمين التكافلي لضمان تمويل التنمية في الجزائر من خلال مجموعة من النتائج البارزة من أهمها :

1. وجود فجوات واضحة في سوق التأمين التكافلي في الجزائر مقارنة بالتجربة السعودية، مما يشير إلى الحاجة الملحة لتطوير هذا القطاع، حيث تقدمت الدراسة استراتيجيات عملية يمكن تطبيقها لتحسين الأداء، وتشمل تطوير منتجات تأمينية جديدة، وتحسين آليات التسويق، وزيادة الوعي المجتمعي حول فوائد التأمين التكافلي.

2. أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز فعالية التأمين التكافلي كأداة لتمويل التنمية.

3. تسليط النتائج الضوء على إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دمج التأمين التكافلي في الاستراتيجيات الاقتصادية، مما يعزز من النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

4. غياب إطار قانوني للإشراف والرقابة على شركات التأمين التكافلي، مما يجعلها تعمل تحت سلطة هيئات الإشراف والرقابة الخاصة بشركات التأمين الكلاسيكي، يفتقر أيضًا هيئة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين التكافلي إلى آليات الرقابة التقنية والفنية، فضلاً عن عدم وجود آليات لمراقبة المخالفات والعقوبات الناجمة عنها.

5. ضرورة تحسين الأطر القانونية والتنظيمية لتوفير بيئة مناسبة لنمو التأمين التكافلي، مع ضرورة تطوير آليات فعالة للرقابة تضمن حماية حقوق العملاء وتعزز من ثقة المجتمع في هذا النوع من التأمين

توصيات الدراسة: وفي الأخير يتم تقديم التوصيات التالية:

1. **تطوير إطار تنظيمي:** إنشاء إطار تنظيمي واضح ومرن يدعم نمو التأمين التكافلي، مع مراعاة القيم الثقافية والدينية.

2. **زيادة الوعي:** تنفيذ حملات توعوية لتعريف المجتمع بفوائد التأمين التكافلي وكيفية عمله، مما يساهم في زيادة القبول والاشتراك.

3. **تحفيز الابتكار:** تشجيع شركات التأمين التكافلي على تطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق المحلي، مثل التأمين الصحي والتأمين على الممتلكات.

4. تعزيز الشراكات: بناء شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص لدعم مشروعات التأمين التكافلي وتعزيز الاستثمارات فيه.
5. تدريب الكوادر: توفير برامج تدريب متخصصة للعاملين في قطاع التأمين التكافلي لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم بأفضل الممارسات.
6. دعم البحث العلمي: تشجيع البحث والدراسات المتعلقة بالتأمين التكافلي، مما يساعد في تطوير استراتيجيات جديدة ومبتكرة.
7. تقييم الأداء: إنشاء آليات لتقييم الأداء والفاعلية لشركات التأمين التكافلي بشكل دوري، مما يساهم في تحسين العمليات وتقديم خدمات أفضل.
8. استحداث لجنة الإشراف والرقابة على التأمين التكافلي: وتكون فرعية عن لجنة الإشراف والرقابة على التأمينات التابعة لمديرية التأمينات لوزارة المالية، وإصدار تعليمات خاصة بقطاع التأمين التكافلي من طرف لجنة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين التي تحدد آليات الرقابة التقنية والمخالفات والعقوبات الناجمة عنها.

6. قائمة المراجع:

1. إبراهيم شيخ التهامي. (2022). مكانة التأمين التكافلي ضمن المنظومة التأمينية في الجزائر، الواقع ومتطلبات النجاح، . مجلة صوت القانون، 1.
2. اسامة عامر. (2014). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي (رسالة ماجستير)، سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.
3. الاول التقرير. (2021). التشريعات الدولية والمحلية ومدى إمكانية الاستفادة منها في تطوير صناعة التكافل في الجزائر. الجزائر: المدرسة العليا للتجارة.
4. التقرير الربع سنوي. (2021). قطاع التأمين السعودي . السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي.
5. الحاج نعام خديجة. (2012). التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي . لصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب الدول. الجزائر: جامعة الشلف.
6. العرابي مصطفى، و نذير غانية. (2017). صناعة التأمين التكافلي الواقع التحديات والآفاق. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 3.
7. بطاهر بختة. (2018). شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: مع الإشارة إلى حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر. مجلة الاقتصاد والبيئة، 01.
8. بلدي كريمة. (2022). متطلبات تنمية التأمين التكافلي بالجزائر على ضوء التجربة الماليزية، . مجلة البحوث العقود وقانون الأعمال، 3.
9. بن نعم حليمة، و بوحفص حاكمي . (2024). ، تحديات صناعة التأمين التكافلي - دراسة حالة الجزائر. مجلة التكامل الاقتصادي، 10.
10. حورية عبد العزيز. (2023). التأمين ودوره في التنمية الاقتصادية " دراسة مقارنة بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي " الجزائر نموذجا خلال الفترة 2010 - 2020 (اطروحة دكتوراه). باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.
11. حورية عبد العزيز، و رشيد درغال. (2020). ، إسهامات التأمين التكافلي في تمويل التنمية الاقتصادية العدد 27 ، الجزائر، 2020 ، ص 474. مجلة الإحياء، 27.
12. رجيش بوجمعة، و عثمان علام. (2024). دراسة تحليلية لواقع أداء سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية للفترة 2022 2018. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 1.
13. رقيق عقبة. (2022). استراتيجيات تطوير التأمين التكافلي كبديل للتأمين التقليدي وأثره في رفع أداء سوق التأمينات في الجزائر، دراسة لبعض التجارب الدولية، (أطروحة دكتوراه). الجلفة، الجزائر: جامعة الجلفة.
14. زايد محمد عبد اللطيف. (2019). التأمين الرقمي دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي . المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 01.

15. زكية بوصيودة، و محمد عدنان بن ضيف. (2021). التأمين التكافلي الإسلامي سوق واعد: عرض أهم التجارب العالمية الرائدة مع الإشارة لحالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والمالية، 2.
16. سماعيل مريم، و كريم بيشاري. (2022). سوق التأمين التكافلي في الجزائر. مجلة الإبداع، 1.
17. سميرة حسينية، و سارة بوالشعير. (2022). أهمية التأمين التكافلي في تمويل التنمية دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة. مجلة العلوم الإنسانية، 3.
18. سهام عبد الكريم. (2016). تجربة المملكة العربية السعودية في تطبيق نظام التأمين الصحي التعاوني. مجلة الأبحاث الاقتصادية، 14.
19. عبد الكريم أحمد قندوز. (2023). التأمين التكافلي. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
20. عبد الله بكرأوي. (2023). ضوابط ممارسة التأمين التكافلي في القانون الجزائري وتحديات تطبيقه. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 1.
21. عبد بش عمر، و سحنون بونعجة . (2024). واقع التأمين التكافلي في الجزائر في ظل المرسوم التنفيذي 21-81، دراسة تحليلية لشركة الجزائر تكافل. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 1.
22. عزالدين شرون. (2020). مكانة التأمين التكافلي في سوق التأمينات دراسة تجربة سلامة السعودية. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 01.
23. عقبة سحنون، و نجوى فيلاي. (2021). تجربة المملكة العربية السعودية في التأمين التكافلي ضمن دول مجلس التعاون الخليجي وسوق التأمين التكافلي العالمي 2006-2020. التأمين التكافلي في الجزائر: واقع ومتطلبات التطوير. جامعة الأمير عبد القادر.
24. غباش فريدة، و صليحة فلاق . (2022). آليات دعم تنافسية خدمات التأمين التكافلي في السوق الجزائري. حالة شركة سلامة للتأمين . مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 2.
25. فيروز بوزورين، و فيروز جزار . (2020). متطلبات تطوير صناعة التأمين التكافلي لدعم الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة تجربة المملكة العربية السعودية. مجلة المنهل الاقتصادي، 2.
26. لعلمي فاطمة. (2018). أهمية التأمين التكافلي في تحقيق التنمية ، دراسة حالة المملكة العربية السعودية . التمويل الإسلامي والتأمين التكافلي. الجزائر: جامعة مستغانم .
27. لباس بدوي، و سميرة جوادي . (2021). واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي ،دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر . مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 1.
28. مختارية بوعلي، و لخضر لخضاري. (2020). ، البعد التنموي للتأمين التكافلي في ضوء مقاصد الشريعة وكيائاتها. مجلة الإحياء، 24.

29. مخلوف محمد. (2023). متط لبات الاستثمار في قطاع التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء المرسوم التنفيذي 81-21 الواقع الافاق والتحديات، . مجلة الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية، 2.
30. مصعب بالي، و مسعود صديقي. (2016). مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني . المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 2.
31. معوش محمد الأمين، و عبد الرزاق فوزي. (2019). متطلبات تنمية التأمين التكافلي على ضوء التجربة الإماراتية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 9.
32. ملياني فتيحة، و فاطمة الزهراء خبازي. (2022). التأمين التكافلي، صناعته ومتطلبات نجاحه في الجزائر. مجلة الإبداع، 1.
33. مهدي ياسين، و فاطمة الزهرة خبازي . (2022). متطلبات تكييف نظام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين مع نظام التأمين التكافلي (دراسة حالة الجزائر). مجلة دفاتر، 2.
34. مولاي خليل. (2010). التأمين التكافلي الإسلامي الواقع و الأفق. الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل. الجزائر: المركز الجامعي بغرداية.
35. ناصر عبد الحميد. (2014). التأمين التكافلي التطبيق العلمي للاقتصاد الإسلامي " التحديات والمواجهة". القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة.
36. نشرة صندوق النقد العربي. (2021). نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية . صندوق النقد العربي.
37. نعمات محمد مختار. (2005). التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية، مصر: المكتبة الجامعية الحديثة.
38. نوال بيزاز. (2019). واقع الصناعة التأمينية التكافلية وتحدياتها. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 06.
39. نوال لعشوري. (2021). واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية . مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 3.